الآثار الإقتصادية للفساد المالي والإداري وجهود الجزائر لمكافحته
-إشارة إلى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد-

د. خالد ليتيم-أستاذ محاضر-أ -جامعة جيجل
د.عبد الحفيظ مسكين- أستاذ محاضر-أ -جامعة جيجل

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بالإطار المفاهيمي للفساد بصفة عامة، والفساد المالي والإداري، مظاهره وآثاره المختلفة على وجه الخصوص، وبحثت في واقعه بالجزائر وجهود الدولة لمكافحة الظاهرة والتقليل من آثارها الإقتصادية. حيث أهتم الباحثون في السنوات الأخيرة بمسألة الفساد بمختلف أشكاله بالنظر لإنتشاره الواسع ، بل أن بعض قضايا الفساد أطاحت بحكومات، ومنها ما خلق اضطرابات داخل الدول؛ لما له من آثار على مختلف النواحي، ذلك ما يستلزم قيام الدول بمجهودات قصد مكافحة الظاهرة والتصدي لها.

هذا ما جعل الحكومة الجزائرية تسارع في وضع ميكانيزمات لمكافحة الظاهرة والوقاية منها؛ أهمها القانون رقم 0-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، وكذا إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفاسد ومكافحته.

الكلمات المفتاحية : الفساد، الفساد الإداري والمالي، الآثار الإقتصادية للفساد، جهود الحكومة الجزائرية، مكافحة الفساد.

Abstract :

This study aims at understanding the conceptual framework of corruption in general, and financial and administrative corruption, its manifestations and its various effects in particular, and discussed its reality in Algeria and the efforts of the state to combat the phenomenon and reduce its economic effects. In recent years, researchers have been interested in the issue of corruption in its various forms because of its widespread. Indeed, some corruption cases have overthrown governments, including the creation of disturbances within countries, because of its effects on various aspects. This requires efforts by states to combat and confront the phenomenon.

This is why the Algerian government has accelerated the development of mechanisms to combat and prevent the phenomenon. The most important of these are Law No. 0-01 of 20 February 2006 on the prevention and control of corruption, as well as the establishment of the National Commission for the Prevention and Combating of Corruption.

***Keywords**: corruption, administrative and financial corruption, the economic effects of corruption, the efforts of the Algerian government, combating corruption.*

مقدمة.

الفساد كالخير والشر مرتبط بالإنسان، غير أن الظاهرة استفحلت في السنوات الأخيرة بشكل رهيب، وشملت مختلف المجالات السياسية، الثقافية، الإقتصادية، الإدارية والمالية على وجه الخصوص. الشيء الذي خلق إختلالا كبيرا في مختلف الجوانب على مستوى الدول خاصة الدول النامية. التي تعرف تفشيا كبيرا للظاهرة؛ بالنظر لوجود أرضية مناسبة للفساد بشكل عام والفساد الإداري والمالي على وجه خاص، هذه الوضعية جعلت الحكومات تسارع للوقاية من الظاهرة وبخاصة الفساد المالي والإداري، من خلال وضع قواعد أخلاقية وقانونية للوقاية منه والتقليل من آثاره والحيلولة دون إنتشاره.

تظهر منظمة الشفافية الدولية كإحدى أهم المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالفساد دراسة وقياسا ومحاربة، تقوم كل سنة بترتيب دول العالم التي تتوفر لديها معطيات عنها، حيت ترتبها بحسب مدى إدراكها للفساد إعتمادا على مؤشر مدركات الفساد؛ فتعطى 100 نقطة موافقة لصفر فساد ويتناقص المؤشر في إتجاه 0 نقطة للدول الأكثر فسادا.

الاشكالية: تطور ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال السنوات الأخيرة، وإن كانت في وسط الترتيب عموما، غير أن ذلك استدعى قيام الحكومة بإجراءات قانونية وإقتصادية للوقاية من الفساد ومكافحته. وبالنظر لكون الفساد المالي والإداري أحد أهم أنواع الفساد إنتشارا، وبتأثير أكبر مقارنة بباقي الأنواع، خاصة على إقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر، حاولنا أن نعالج الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية :

ماهي مجهودات الحكومة الجزائرية لمواجهة الآثار الإقتصادية للفساد المالي والإداري ؟

التساؤلات الفرعية : للوصول إلى ذلك فإنه يبدو من المناسب تجزئة التساؤل الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الآثار الإقتصادية للفساد المالي والإداري ؟
- ماهو واقع الفساد في الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد؟

الهدف من البحث: يهدف هذا البحث كمساهمة في النقاش الدائر حول الآثار المترتبة على الفساد بمختلف أشكاله ومدركاته. من خلال تأسيسه على المنطق النظري، وتحليل الحقائق المجردة لتوفير الإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث. وبناء على ذلك فإن هذا البحث يهدف إلى:

- التأكيد على مخاطر الفساد على مختلف جوانب الحياة، وضرورة إستشعار خطره من قبل الحكومات والمنظمات الغير حكومية؛
- دراسة واقع ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الجزائر؛
- تحديد الأسباب الرئيسية للظاهرة ومظاهرها؛

- رسم الطرق والخطوات الضرورية للحد من الظاهرة ومكافحتها.

منهج الدراسة: بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري من الدراسة والمنهج التحليلي، من خلال الدراسة إحصائية لأرقام منظمة الشفافية الدولية.

و لمعالجة الموضوع تم تقسيمه إلى مجموعة من المحاور نفصلها كما يلي :

أولا : مفهوم الفساد.

1- تعريف الفساد.

1-1 الفساد لغة: الفساد في اللغة العربية مصدر للفعل فَسَدَ ، فقد جاء في مختار الصحاح: فسد الشيء يفسد، فسادا فهو فاسد. والفساد له أكثر من معنى في اللغة منها: ضد الصلاح، ومنها التقاطع والتدابر، فنقول تفاسد القوم بمعنى تقاطعوا وتدابروا .[1]

وجاء في معجم الوسيط أن الفساد لغة هو الخلل والإضطراب فيقال أفسد الشيء أي إساءة إستعماله، والمفسدة ضد المصلحة، كما أن الفساد مرادف لخيانة الأمانة، وتجنب الإستقامة، والتشجيع عن الخطأ .[2]

أما الفساد في اللغة الفرنسية فله عدة مرادفات؛ منها تدهور وسوء الأوضاع (Pourrissement)، الفسوق والفجور (Rimmoralité)، ويعني كذلك الإتلاف والتخريب وإفساد الآداب والعادات والسلوكيات، ورشوة الموظفين والتزوير[3].

وكلمة corruption في اللغة الإنجليزية مشتقة من الفعل Rempere الذي يعني كسر الشيء، وقد يكون الشيء المراد كسره أخلاقي، إقتصادي، إجتماعي أو إداري. وغالبا ما يكون ذلك الكسر من أجل كسب مادي.[4]

وبناءا على ما سبق يمكن القول أنه هناك شبه إتفاق على أن الفساد في اللغة هو نقيض الصلح، وهو خروج الأشياء عن الإعتدال، ففساد الآلات يكون بخرابها، وفساد الجسم بمرضه وفساد الثمار بفقدان طعمها، وفساد الدولة بمعنى تخليها وإنحرافها عن المهام الموكلة لها، وفقدان أمنها وربما وحدتها.

2-1 معنى الفساد في القرآن الكريم: وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تحذر من الفساد وأثره على الحياة العامة للناس، مبينة أن الفساد هو سبب إنهيار الأمم وخرابها في الماضي والحاضر والمستقبل، وبين أن الفساد قد يكون في العقيدة فيكون فساداً عقدياً وهو أسوأ أنواع الفساد وصوره، وقد يكون أمنياً واجتماعياً، وقد يكون مالياً أو أخلاقياً .

وتطرق القرآن الكريم حتى للفساد البيئي فقال تعالى:« ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ»[5].

فالفساد في القرآن الكريم هو فساد في العقيدة أو في الأخلاق أو في المال والإقتصاد بل حتى الفساد في البيئة وفي الأمن والحياة الإجتماعية .

1-3 الفساد في الإصطلاح: تعددت تعاريف الفساد إصطلاحا منها :

أ- **تعريف منظمة الشفافية الدولية:** إساءة إستخدام السلطة المعهود بها لتحقيق مكاسب خاصة.[6]

ب- **تعريف منظمة الأمم المتحدة:** لم يعط للفساد تعريفا في المشروع النهائي لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد غير أنه تمت الإشارة إلى صوره مثل الرشوة، المتاجرة بالنقود، إساءة إستغلال الوظيفة، الإثراء غير المشروع، الرشوة في القطاع الخاص ... إلخ.[7]

ت- **تعريف البنك الدولي:** الفساد هو إساءة إستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة .[8]

2- أنواع الفساد .

تعددت أنواع الفساد بحسب معيار التقسيم، و أهم معيار يقسم وفقه فيتم حسب المجال الذي ينشأ فيه الفساد. ويقسم وفق هذا المعيار إلى :

1-2 الفساد الأخلاقي: وهو الإنحطاط في السلوك بالصورة التي تجعل الإنسان لا يحكم عقله، فيستسلم للشهوات والفاحشة، وكل سلوك مخالف للآداب العامة، ومن مظاهره الخلاعة والتبرج وإنتشار استهلاك المخدرات.

2-2 الفساد الإجتماعي: وهو الخلل في القيم الإجتماعية والأسرية مما يؤثر سلبا على المجتمع ، ومن مظاهره التفكك الأسري وزيادة حالات الطلاق[9].

3-2 الفساد الثقافي: ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة للأمة، مما يفك هويتها وتراثها الثقافي، ويصعب مجابهة هذا النوع من الفساد لإحتجاج أصحابه بحرية التعبير.[10]

4-2 الفساد القضائي: وهو الإنحراف الذي يمس الجهات القضائية مما يفقدها مصداقيتها ويفقد المتقاضين حقوقهم، خاصة مع شهادة الزور

والتزوير في الوثائق الإدارية و تفشي الرشوة وسط الموظفين والقضاة.

5-2 الفساد السياسي: أهم تعريف للفساد السياسي ذلك الذي جاء في الموسوعة الحرية " ويكيبيديا "، حيث جاء فيها في معناه الواسع: بأنه إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) ، لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون

سرية، لتحقيق مكاسب شخصية [11].

6-2 الفساد الإقتصادي: ويتعلق بالممارسات المنحرفة كالإحتكارات ، والحصول على منافع منافية للقوانين والأخلاق. كالمنافسة غير الشريفة والتهرب الضريبي والجمركي.

2-7 الفساد المالي والإداري : الحقيقة هما مصطلحين غالبا ما يتلازمان فلا يكون هذا دون ذلك وبالتالي من الأحسن أن يدمج المصطلحان في تركيب الفساد المالي والإداري، فالإنحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية غالبا ما يكون هدفها مكاسب مالية ومادية، والمخالفات المالية خاصة ما تعلق بالرقابة على المال العام هي في الأخير إنحرافات إدارية.

3- مظاهر الفساد الإداري والمالي.

والمقصود بالمظاهر، تلك الممارسات التي تعبر عن وجود الفساد المالي والإداري في مؤسسة أو هيئة أو دولة ما، وتتمثل في:[12]

3-1 **الفساد التنظيمي:** ويشمل الممارسات المخلة بالتنظيم العام داخل المؤسسات والإدارات مثل التراخي وعدم إحترام أوقات العمل، وإمتناع الموظفين عن تأدية المهام الموكلة لهم، وعدم تحملهم للمسؤولية مما يضعف عملية إتخاذ القرار.

3-2 **الإنحرافات السلوكية:** كسوء إستعمال السلطة وإنتشار المحاباة والمحسوبية والوساطة، التي تؤدي كلها إلى خلق طبقية في المجتمع.

3-3 **الإنحرافات المالية:** وتكون من خلال المخالفة الجزئية أو الكلية لأحكام القواعد المالية، والتبذير والإسراف في المال العام.

3-4 **الإنحرافات الجنائية:** وتتعلق بالممارسات ذات الصلة بالرشوة وبالخصوص في مجال الصفقات العمومية وإختلاس المال العام والسرقة والإحتيال، والتهرب الضريبي والجمركي، والغش والتدليس والإحتكار والتزوير في الوثائق والمحررات والعملات، والحصول على المنافع والتستر على الفاسدين.

4- أسباب الفساد الإداري والمالي .

للفساد أسباب يمكن التفصيل في أسباب الفساد من خلال:[13]

4-1 **الأسباب الإجتماعية :** وهي الأسباب المتصلة بالجانب الإجتماعي للفرد والمجتمع ويمكن تلخيصها فيما يلي : [14]

- إنتشار الفقر والجهل.
- محاولة الفرد الإمتثال لقيم الأجداد وتعدي المنظومة الحضارية الحالية.
- ضعف الوازع الديني عند الأفراد والجماعات.
- ضعف الدور التربوي للمؤسسات التعليمية ونقص رشادة الإعلام.
- عدم الإستقرار الإجتماعي للأسر والمجتمعات وظهور الفوارق الإجتماعية.
- ضعف الأجور والمرتبات والإحساس بالتوزيع غير العادل للثروة .

4-2 الأسباب السياسية: وهي الأسباب ذات الصلة بالمؤسسات السياسية ومدى كفاءتها وقدرتها على تحمل المسؤوليات، وضعف أداء المؤسسات السياسية من برلمان وأحزاب وحكومة و تفشي البيروقراطية في المؤسسات الحكومية، زيادة إلى عدم الإستقرار السياسي وضعف أو إنعدام الديمقراطية ومركزية القرار السياسي مما يخلق هوة بين السطلة والشعب غياب الفصل بين السلطات مما يؤدي لسيطرة إحداها على الباقي[15]

4-3 الأسباب الإقتصادية للفساد المالي والإداري.

- التوزيع غير العادل للثروة بين السكان وشعور فئة معينة بأنها محرومة و التدخل الدائم لأعوان الدولة في العملية الإقتصادية وكذا إنتشار البطالة وإرتفاع معدلاتها.

ثانيا - الآثار الإقتصادية للفساد المالي والإداري .

للفساد آثار على مختلف جوانب الحياة للدول، وتتمثل أهم الآثار الإقتصادية في إستنزاف مقدرات الدول من خلال التهرب الضريبي والجمركي كما أن الرشاوى والعمولات في ارتفاع الأسعار والتضخم ، كما أنه من أثاره تبدير الأموال العمومية يؤدي إلى عجز الدولة عن قيامها بمهامها فضلا على تهريب رؤوس الأموال يضعف القدرة الإستثمارية المحلية و زيادة الإحتكار من قبل فئة فاسدة تتحكم في بعض السلع والخدمات.[16]

وتنتقل آثار الفساد من الناحية الإقتصادية بشكل أعمق، لتشمل إنخفاض الإستثمار بما في ذلك الإستثمار الأجنبي المباشر و تحول الإنفاق الحكومي من الأنشطة الإنتاجية إلى الأنشطة الأقل إنتاجا زيادة على تعرض البلد لأزمات في العملة وإنخفاض قيمها.[17]

ثالثا – واقع الفساد المالي والإداري في الجزائر حسب منظمة الشفافية الدولية .

من الضروري أن نركز في هذا الجزء من البحث على مؤشرات إدراك الفساد التي تعدها منظمة الشفافية الدولية، ونبرز تطور وضعية الجزائر وفقا لهذا المؤشر، الذي يعد سنويا ويرتب أغلب دول العالم ترتيبا تنازليا بحسب مدى إدراكها للفساد، حيث ترتب الدول المدركة جيدا للفساد في المراتب الأولى فيما تتذيل الترتيب الدول الأكثر فسادا في العام .

1- تعريف منظمة الشفافية الدولية

أُنشأت سنة 1993 تسمى بالإنجليزية Transparency (International يُرمز لها إختصارً(TI).

وهي منظمة دولية غير حكومية معنية بدراسة الفساد بكل أنواعه، وتشتهر عالمياً بتقريرها السنوي "مؤشر الفساد"؛ وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد. مقرها بمدينة برلين، ألمانيا[18].

2- مهام و أهدف المنظمة الشفافية الدولية.

من مهام المنظمة:[19]

- تفعيل آليات الحد من ظاهرة الفساد.
- تقديم الدعم لكل الهيئآت والمنظمات الهادفة لمكافحة الفساد.

- تقديم الإستشارات الفنية لتشخيص واقع الفساد والمساهمة في مكافحته.
- الضغط على بعض الحكومات لدى المنظمات الدولية لحثها على بذل جهود لمكافحة الفساد، وذلك في إطار الوصول لتحقيق الاهداف التالية:[20]
- خلق مناخ قادر على التعاون والشفافية في مكافحة الفساد.
- زيادة الوعي لدى الرأي العام من مخاطر الفساد على التنمية .
- محاولة إدراك واقع الفساد على المستوى العالمي والمحلي للقضاء عليه.
- لفت إنتباه الصحافة ووسائل الإعلام لقضايا الفساد .

3- آلية عمل منظمة الشفافية الدولية.

ترتكز المنظمة على ثلاث عوامل رئيسية تتمثل في مؤشر مدركات الفساد بدءا من 1995، ترتب فيه الدول حسب مستويات الفساد ، مؤشر دفع الرشوة ابتداء من 1999، يركز هذا المؤشر على مدى ميل الشركات في الدول الكبرى إلى دفع الرشوة في الخارج والتقرير العالمي الشامل عن الفساد، و الذي نشر لأول مرة عام 2001، و يركز كل عام على الفساد في قطاع معين من القطاعات الحيوية، في مختلف دول العالم[21].

4- تطور ترتيب الجزائر في مؤشر إدراك الفساد .

بدأت منظمة الشفافية الدولية في ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد سنة 2003، واحتلت المرتبة 88 من أصل 176 دولة.كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2016).

السنة	مستوى المؤشر	الرتبة
2003	2.6	88
2004	2.7	97
2005	2.8	97
2006	3.1	94
2007	3	99
2008	3.2	92
2009	2.8	111
2010	2.9	105
2011	2.9	112
2012	3.4	105
2013	3.6	94
2014	3.6	100
2015	3.6	88
2016	3.4	108

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على :

https://www.transparency.org

يتضح من الجدول أعلاه، أن مستوى الفساد في الجزائر يشهد تذبذبا كبيرا؛ حيث سجلت أحسن مرتبة خلال سنتي 2003 و 2015 والمقدرة بـ 88. لتشهد استقرارا خلال سنوات 2010، 2011و 2012

تقريبا في نفس المنطقة بين 105 و112. وسجلت في آخر تصنيف سنة 2016 تراجعا آخر مسجلة المرتبة 108.

شكل رقم (01): ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2003-2016

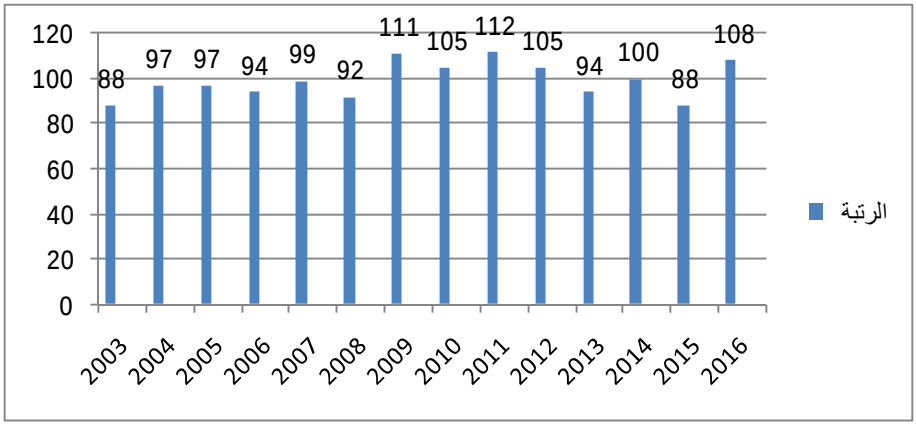

المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول أعلاه .

ومن الشكل أعلاه يتبين أنه بإستثناء سنوات 2003 ، 2006، 2008، 2013، 2015 التي عرفت تحسنا طفيفا في إدراك الفساد إلا أنه عموما الجزائر تعد من بين الدول التي تعاني من الفساد .

انعكست هذه الوضعية بالضرورة على كل المجالات خاصة المجال الإقتصادي، فتراجعت تنافسية الجزائر مثلا بـ 18 درجة حسب تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة 2009، فأحتلت المرتبة 111 من أصل 180 دولة بعدما كانت سنة 2008 في المرتبة 81.[22]

رابعا- الجهود الجزائرية لمكافحة ظاهرة الفساد.

1- الإطار القانوني.

الوضعية المشار إليها خاصة ما تعلق بترتيب الجزائر في مؤشر إدراك الفساد جعل الحكومة الجزائرية تسارع إلى وضع ميكانيزمات لمكافحة الظاهرة والوقاية من أهمها:

1-1 القانون رقم **06-01** المؤرخ في **20** فيفري **2006** المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. حيث جاء في المادة الأولى من القانون أعلاه أنه يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص و تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات.[23]

أما مادته الثانية فقد أشارت إلى مفهوم الفساد من وجهة نظر الدولة الجزائرية، ولم تعط له تعريفا بل أشارت إلى مختلف المظاهر الواجب مكافحتها والوقاية منها في إطار إستراتيجية وطنية لمكافحة الظاهرة.

2-1 كما تم إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، بموجب المرسوم الرئاسي رقم **06-413** المؤرخ في **22 نوفمبر 2006** كسلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتقوم بالمهام التالية :[24]

- إقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون العامة.
- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد ن لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة؛ منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد، وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.
- إعداد برامج تسمح بتوعية المواطنين بالآثار الناجمة عن الفساد.
- جمع ومركزة وإستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية عن عوامل الفساد.
- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد وكافحته والنظر في مدى فعاليتها.
- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة وإستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها .
- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات وعلى التعاون مع هيآت مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي .

2- مرتكزات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد .

ترتكز الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على ضرورة مايلي :

- توفر الإرادة السياسية الراغبة فعلا في مكافحة الفساد .
- تعزيز إستقلالية المؤسسات الموكل لها مكافحة الفاسد.
- التطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بالفساد ومعاقبة كل شخص فاسد.
- تعزيز إستقلالية القضاء بشكل يجعله يحكم في كل القضايا دون ضغط.
- الإعتماد على الكفاءة في تعيين الموظفين والإطارات .
- إصلاح وتحسين نظام الحوافز والأجور بما يضمن كرامة الموظفين.
- التعريف العلني والدائم بعقوبات الفساد لإظهار الردع إتجاهه.
- إقامة لجان نزاهة من الكفاءات المشهود لها بالنزاهة والشفافية.
- إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني و الإعلام في الإستراتيجة.

أما على المستوى الإقتصادي فيما يتعلق بالفساد الإداري والمالي فإن الإستراتيجية ترتكز على الجوانب التالية :

- خفض الرسوم الجمركية أمام المستوردين بالشكل الذي يجعلها لاتشكل عائقا أمامهم مما لا يضطرهم لدفع الرشاوى مقابل التخفيض.
- إلغاء مختلف أنواع الدعم المقدم للمؤسسات.
- زيادة الأجور والمرتبات وتحسين مستوى المعيشة
- العمل على التوزيع العادل للثروة مما يخلق تجانس بين مكونات المجتمع .

الخاتمة

أجتهدت الدراسة في معالجة موضوع غاية في الأهمية وهو الآثار الإقتصادية للفساد الإداري والمالي، واستقصت واقعه في الجزائر من خلال مؤشرات منظمة الشفافية الدولية. وبحثت في الجهود الجزائرية لمكافحة الظاهرة وتبيان مرتكزات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أن الفساد هو كل عمل مخالف للإعتدال، ويجمع الفساد الإداري والمالي بين الإنحرافات الإدارية والمالية؛ لتحقيق مكاسب خاصة من قبل الموظف العمومي مكنتنا من اقتراح بعض النقاط الكفيلة بالوقاية من الفساد ومكافحتها وتمتد الآثار السلبية للفساد المالي والإداري لتشمل مختلف مظاهر الحياة وبخاصة الإقتصادية منها.

ترتيب الجزائر في جدول مدركات الفساد المعد من قبل منظمة الشفافية الدولية يبين حجم الفساد الذي تعيشه الجزائر ، هذه الوضعية جعلت الجزائر تسعى جاهدة لوضع أطر للوقاية من الفساد ومكافحته.

المراجع والهوامش

[1] (1) آدم نوح علي معابدة، مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي: دراسة مقارنة ، مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية- المجلد 21- العدد الثاني ، 2005، ص 413.

[2] هاشم الشمري و إيثار الفتلي ، الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية ، دار اليازوري للنشر ، عمان ، 2011 ، ص18.

[3] سارة بوسعيود ، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا – مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ،تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012 ، ص 14.

[4] حاحة عبد العالي ، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر ن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة ، 2013/012 ، ص 13.

[5] سورة الروم ، الآية 41، القرآن الكريم.

[6](5)http://www.transparency.org/whatwedo?gclid=CI34t8yS4LICFaTJtAodRS0A2g

[7] 6 http://www.transparency.org/whatwedo?gclid=CI34t8yS4LICFaTJtAodRS0A2g .

[7] المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن التصديق بتحفظ على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 26 لسنة 2004 ،ص ص 18-25.

[8] عز الدين بن تركي ، منصف شرفي ، الفساد الإداري ، أسبابه ، أثاره وطرق مكافحته ،إشارة إلى بعض الدول، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة بسكرة 6-7 ماي 2012 ، الجزائر، ص 3.

[9] عبد الحق أحمد حميش ، مكافحة الفساد من منظر إسلامي ، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، الرياض ، 6-8 أكتوبر 2003 ، ص

[10] حاحة عبد العالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

[11] الفساد السياسي، الموسوعة الحرة ويكيبيديا :

https://ar.wikipedia.org. 2017.01.30

[12] علاء فرحان طالب ، علي حسين حميدي العامري ، إستراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي – مدخل سلوكي ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، 2015 ، ص ص 46-53+ مفتاح صالح ومعرفي فريدة ، الفساد الإداري والمالي ، أسبابه ، مظاهره ومؤشرات قياسه ، الملتقى الوطني الأول حول ، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، جامعة بسكرة يومي 6-7 ماي 2012 ، ص ص 7،8.

[13] - Ahmad M. Mashal , CORRUPTION AND RESOURCE ALLOCATION DISTORTION FOR "ESCWA" COUNTRIES , international Journal of Economics and Management Sciences Vol. 1, No. 4, 2011, p 73.

[14] سارة بوسعيود ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

[15] علاء فرحان طالب ، علي حسين حميدي العامري ، مرجع سبق ذكره، ص 42 -بتصرف-

[16] نجار الويزة ، التصدي المؤسساتي والجنائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري ،دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الجنائي ، جامعة بقسنطينة ، 2013-2014، ص ص 44-45.

[17(17)] Ahmad M. Mashal , op.cit , p73

[18] https://ar.wikipedia.org/wiki/le 30/01/2017.

[19] علاء فرحان طالب ، مرجع سبق ذكره ، ص 190.

[20] محمد لموسخ ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد :

www.univmedea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5CProtection...p4

[21] غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد التاسع ، 2016 ، ص ص 172-176.

[22] وفاء رايس ، ليلى بن عيسى ، الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية، الملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ، ورقلة ، الجزائر ن 25-26 نوفمبر2013 ، ص 10.

[23] القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 8 مارس 2006، ص 4.

[24] باديس بوسعيود ، مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012 ، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات العامة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2015 ، ص 181-185